علاقات الحمل على النّظير في التراكيب العربية
ـ مقاربة في منوال البنية مع الوظيفة

أ.عبد الرؤوف عباس ـــ جامعة الوادي.

ملخص المقال:

لكل قسم من أقسام الكلام ما يناظره مما يقع موقعه في التركيب أو يحل محله في الرتبة العاملية، فجاء هذا المقال ليوجّه هذه العلاقة في أقوال النحاة مركّزا على قضيتين اثنتين هما: البنية والوظيفة، الأولى تحدّد رتبة التراكيب عامليا، والثانية توضّح وظيفتها الخطابية، وتم خلاله معاجة هذه العلاقة ضمن جملة من المصطلحات العلمية النحوية انطلاقا من الحمل على النّظير بوصفه مصطلحا أصوليا، ووصولا إلى العامل بوصفه يرتبط بجملة أخرى من المصطلحات كالبنية والباب والمجرى والأصل والفرع

Summary article :

The summary of what This article seeks to his statement and prove is that every linguistic structures dating back to the origin of filial one, and this study was based on the matching between the installation camel career goal in its simplest form in the (beginner and news) and installation filial goal of (factor applicable), and then get the rest of compositions functional language for being isotopes for this installation on this first construction was originally deemed to have a branch with him

Our study in this article will be based on the identification of the two grammarians in linguistic structures:

The first element is the installation grammar: The determination of the grammarians of the concept of wholesale proceeds from the reality of the speech or verbal event, they are less so ineffable and silent upon a valuable series of words useful

The second element is in place and working: The first factor is closely linked in our government necessary

نظر النّحاة بصورة شاملة إلى الكلام كونه محمولا على محمول ونظيرا له نظير، فالقانون النّحوي عبارة عن مثال تندرج تحته كل النّظائر، لأنّ اللّغة كنظام هي كيان مجرّد، فبعد أن صنّفوا أضرب الكلام على أبواب وصنّفوا ما يحتوي عليه كل باب على أجناس من الكلم حينئذ أحصوا ما يدخل في كل باب ممّا ينتمي إليه، وهذا يقتضي أن يُحمل الضّرب من الكلام على نظائره، فيُستنبط من ذلك **البناء الجامع لكل ما يوجد في الباب وما بين الأبواب أيضا،** هذا أصل العلاقة بين القياس في النّظائر والعامل الذي

يتمثّل في البناء الجامع لهذه النّظائر، وهذه العملية المبنية على أصل كبير من الأصول وزهو القياس في علاقاته الإعرابية تسمى بالحمل على النّظير، وقد تم بناء هذه العملية وفقا لتحديد النّحاة لأصلين أساسيين في التراكيب اللغوية:

1 ـ العنصر الأوّل هو التركيب الجملي: إنّ تحديد النحاة لمفهوم الجملة منبثق من واقع الخطاب أو الحدث الكلامي، فهي أقلّ ما يُنطق به ويُسكت عليه قي السلسلة الكلامية المفيدة، يقول سيبويه:«إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا، لأنّ المُظهر يُسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء»**(1)**، فالاسم أقل ما يمثّل عناصر التركيب فكانت الجملة الاسمية أوّل ما شغل به النحاة دراستهم للتراكيب، ثمّ حملوا عليها الجملة الفعلية التي أقل ما يمثّلها الفعل المتضمّن لفاعل، وكان هذا الحمل انطلاقا من فكرة تجريد عناصر الجملة إلى عوامل ومعمولات.

2 ـ العنصر الثاني هو العامل والمعمول: إنّ العامل مرتبط بمعموله الأوّل ارتباطا تلازميا يشكّل **زوجا مرتبا؛** يقول أبو سعيد حاكيا عن الفاعل: « ترتيبه أن يكون بعد الفعل؛ لأنّ الفعل لا يستغني عنه»**(2)**، وقال: «المبتدأ غير مستغن»**(3)**

إنّ خلاصة ما يسعى هذا المقال لبيانه وإثباته هو أنّ كل التراكيب اللغوية ترجع إلى أصل بنوي واحد، وهذه الدراسة كانت بناء على المطابقة بين التركيب الجملي الوظيفي المتمثّل في أبسط صوره في(مبتدأ وخبر) والتركيب البِنوي المتمثّل في(عامل ومعمول)، ثمّ حمل بقية التراكيب الوظيفية في اللغة ـ لكونها نظائر لهذا التركيب ـ على هذا البناء الأوّل فيعد أصلا لها وهي فروع عنه

يقول سيبويه:« وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»**(4)**، فالكلمة إما تقبل العامل أو تعمل، فهي عاملة أو معمولة، ومن هذا المنطلق كانت العلاقات العاملية محددة لنوع التركيب؛ فكان الفعل عامل التركيب الفعلي، والابتداء عامل التركيب الاسمي، فالعامل يمتاز بالثبات وعدم التغيّر والذي يتغيّر هو المعمولات تبعا لذلك العامل، والعامل وإن تغيّرت الألفاظ في الترتيب فهو لا يتغيّر لأنّه موجود في الرتبة وحده مقدّم، يقول سيبويه:«فإذا قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل **جرى اللفظ كما جرى في الأوّل،** وذلك كقولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخّرا في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ لأن يكون فيه مقدّما»**(5)**، ويمكن أن نمثّل لبعض التراكيب كما يأتي:

قام زيد	زيد قائم
قام بكر	زيد قام غلامه
....	....
....	....
ضرب زيد بكرا	زيد كان قائما
....	....

فموقع الفعل هو العامل الذي يشكّل مصفوفة يمكن أن يدخل عليها ما لا نهاية له من المعمولات، ونفس الشيء يُقال في التركيب الاسمي، فالاسم قائمة عاملية ذات ثلاث مداخيل هي الرفع والنصب والجر، بحيث تحضر مدلولات هذه المداخيل في الذهن تبعا لمعرفة موقعها، وسماها دي سوسير بعلاقة غياب: (in absentia)، والمحور الذي تقع عليه الكلمات سماه المحور الاستبدالي: (associatifs)، فالتراكيب متحدة من حيث بنائها، وإن اختلفت دلالاتها، إذ أنها تقوم على التمثيل العاملي: ع(م1، م2)، في حين أنّ وضع هذا الكلام وترتيب الكلمات مع ما يناسبها في السياق بحيث «تعقد فيما بينها- حسب ترتيبها في سلسلة- ضُروبا من العلاقات المبنيّة على الخاصية الخطية الطولية للسان، وهي تترتب واحدة تلو الأخرى في سلسلة الكلام وتلك صياغة بنوية يُصطلح عليها = بمحور التراكيب syntagmes»**(6)** وتتمثّل في العربية في علاقة الإسناد الموجودة في الجمل.

إنّ الجمل تمثّل ما يجري في المحور التركيبي، والجمل تنتمي إلى الكلام، فالمحور التركيبي ممثّل للكلام**(7)**، أما ثبات المواضع التجريدية في المحور الاستبدالي فيُمثّل النظام الذي يجري عليه اللسان، إنّنا لو أسقطنا هذه العلاقات الإسنادية المتمثّلة في الجمل من محور التراكيب على محور الاستبدال لوجدنا أنّها مجموعة غير منتهية من النظائر، والعنصر المشترك بينها إنما هو ثبات المواضع الذي يحكمه العامل

إنّ إسقاط المحور التركيبي على المحور المحور الاستبدالي هو الميزة المشتركة بين جميع الأنظمة البنوية النحوية في كل لغة، وما يمكن أن يُشكّل لسانا ينبغي أن يُردّ إليه**(8)**؛ لأنّ صياغة القانون النحوي تكون انطلاقا من المجرّد إلى المحسوس؛ أي من محور الاستبدال إلى محور التراكيب -على عبارة دي سوسور- يقول:«غير أنّ الأمر الجوهري هو أنّ الكيانات المجرّدة تقوم دائما في نهاية التحليل على الكيانات العينية المشخّصة؛ إذ كل تجريد نحوي لا يكون ممكنا بدون سلسلة من العناصر المادية تستخدم كأساس وقوام أولى في ذلك التجريد»**(9)**

مما تقدّم يتبيّن أنّ التركيب الجملي ما دام يحكمه العامل فهو أصول وفروع؛ لأنّ العوامل أصول وفروع، لذا انطلق النحاة في تحليلهم للكلام العربي من أصل عاملي واحد

هو الجملة الاسمية البسيطة المتشكلة من مبتدأ وخبر، ثمّ حملوا عليها بقية الجمل وفاقا لأصلهم الأوّل: حمل الفرع على الأصل، فالتأويل هو في الحقيقة عمل على رد الفروع إلى أصولها، وحرص على تحقيق مفهوم النظام الذي يدل فيما يدل على أنّ الْبنى اللغوية في كل مستويات اللسان أصول وفروع.

وفيما يأتي سنبيّن بنية الجملة الاسمية البسيطة وتمثيلها العاملي، وكيف حمل عليها النحاة بقية المُثُل في الجمل أو التراكيب الأخرى:

3 ـ بنية الجملة الاسمية:

وذكر الشيخ أبوعلي الفارسي أنّ زيدا في قولك: "زيدٌ منطلقٌ"، ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو: إنّ و كأنّ وظننت، وبإسناد الانطلاق إليه**(10)**، ثمّ يشرح الجرجاني هذا القول مُبيّنا أنّه : إنّما ضمّ إسناد الخبر إلى التعري بيانا لذلك لأجل أنّ التعري من العوامل لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر؛ إذ الاسم لا يُعرى من العوامل اللفظية إلا بعد أن يُخبر عنه**(11)**، ثم ذكر قوله: « فلما كان التعري من العوامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر ذكرهما جميعا، فلا يجب أن يُظن أنّ الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون»**(12)**، ويقول أيضا: «وقد ذكرنا أنّ أصل الرفع أنّ يكون للفاعل وأنّ المبتدأ فرع عليه ومشبّه به من حيث أنّ كل واحد منهما مخبر عنه، فمُوجب الرفع غير عامله، لأنّ الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل، والعامل هو تعريه من العوامل، كما أنّ موجب الإعراب في الأفعال المضارَعة هو مشابهتها للأسماء على ما وصفنا، وعامله غير ذلك، فالرفع عامله وقوعه موقع الاسم، والنصب عامله لن، والجزم لم»**(13)** ، إذن عامل الجملة الاسمية هو الابتداء، وإذا دخلت على الجملة إنّ أو كان وأخواتها فهي في موضع الابتداء، يقول السيرافي: «إنّ وأخواتها) حروف قد عملت عمل الأفعال المتعدية إلى مفعول، وذلك أنّك إذا قلت: "إنّ زيدا قائمٌ" كلفظ "ضربَ زيدا قائمٌ" بمنزلة فعل قد تقدّم مفعوله على فاعله»**(14)**، ونمثّلها في البيان التالي:

عامل	معمول أول	معمول ثان
Ø	زيد	قائم
إنّ	زيدا	قائم
كان	زيدٌ	قائماً

4 ـ حمل الجملة الفعلية على الاسمية في بِنيتها العاملية:

يأتي في بيان **الرتبة**: الفعل مقابل للابتداء بمنزلته والفاعل بمنزلة المبتدأ، يقول الجرجاني: «واعلم أنّ الرفع للفاعل في الأصل، وكونه في الابتداء فرع على ذلك، لأنّ

أصول الكلام على ثلاثة معان، الفاعلية والمفعولية والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، ويدلّك على ذلك أنّ المبتدأ إنّما يُؤتى به ليُخبر عنه، والفعل هو الأصل في الإخبار... وإذا كان المبتدأ يُؤتى به لأجل الإخبار، وكان الفعل هو المُتقدّم والأصل فيه، كان ما يُخبر به عنه مُقدّما في الرتبة»**(15)**، وما يدعم ذلك قول الجرجاني مُبيّنا أنّ الفعل لا يكون مُبتدأ: «وإنّما لم يجز فيه أن يكون مُبتدأ، لأجل أنّه خبرٌ والمبتدأ من شأنه أن يكون مُخبرا عنه، فلا تقول في قولك: "لولا خرج زيد"، أنّ خرج مبتدأ، لأنّه خبر، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: "خرج عندي"، و"خرج ضحك"، كما تقول: "زيد عندي"، و" زيد ضحك"»**(16)**، ويقول المبرّد: «إنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو و الفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل بمنزلة الابتداء و الخبر إذا قلت: "قام زيد" فـهـو بمنزلة قولك: "القائم زيد"»**(17)**

نستنتج من الأقوال السابقة أنّ النحاة كانوا يجعلون الابتداء أصل أوّل في عمل الجمل ثمّ يحملون عليه باقي الفروع، فنواصل البيان السّابق كما يلي:

عامل	معمول أول	معمول ثان
Ø	زيد	قائم
إنّ	زيدا	قائم
كان	زيدٌ	قائماً
يقوم	زيد	.....
قام	زيد	.....
....	....	.....
....	.....	.....

5 ـ حمل جملة الشّرط على الجملة الاسمية في بِنيتها العاملية:

في مستوى الخطاب والإفادة يكون الفاعل و الفعل بمنزلة المبتدأ والخبر، يقول سيبويه: «فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بد من الآخر في الابتداء»**(18)**، وأما من حيث البناء فالصيغ لا تتطابق بالضرورة لذا جيء بصيغة العامل اللفظية، يقول سيبويه: «المبتدا مسند والمبني عليه مسند إليه»**(19)**، فالتشابه في الصيغ الخطابية للجمل هو ما ألجأ النحاة إلى القياس والمقارنة فحملوا ما هو فعلي على ما هو اسمي كما في قول سيبويه السابق: «فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بد من الآخر في

الابتداء»**(20)** بهذا اكتشفوا البنية اللفظية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، حيث تُعلَّق المعمولات بأقوى العوامل في التركيب من جهة الصناعة وأولاها بالعمل نظريا، من غير نظر في ملاءمة العامل للمعمول في المعنى، يُسمى هذا النوع من التحليل بـِ: الحمل على النظير، وهذا مثال نرمي من خلاله إلى بيان تحليل الجرجاني لهذا النّوع من التراكيب، حيث يقول: «اعلم أنّ خبر المبتدأ في قولك: "زيد ضاربٌ"، و"عمروٌ ذاهبٌ" هو الثاني من الجزئين، ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدإِ والمبتدأُ جميعا، إذا قلت: "زيد ضاربٌ"، فإنّ زيدا يعمل فيه الرفع تعريه عن العوامل اللفظية، ثمّ إنّ التعري ومعموله الذي هو "زيد" يعملان الرفع في خبره الذي هو "ضاربٌ".هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحقّقين . ونظيره عندهم قولك: "إنْ تضربْ أضربْ"، وذلك أنّ "إنْ" يعمل الجزم في الفعل الأوّل الذي هو "تضربْ"، ثمّ إنّ "إنْ" و"تضربْ" يعملان جميعا في فعل الجزاء الذي هو "أضربْ"، وهذا تشبيه حسن،لأجل أنّ فعل الشّرط يقتضي فعل الجزاء فلا يتمّ"تضربْ" إلا بـِ "أضربْ"، كما أنّ المبتدأ يقتضي الخبر فلا يتم "زيد" إلا بـِ"ضاربٌ"»**(21)**

6 ـ تمثيل بنية التركيب الشرطي:

شبّه الجرجاني بنية الجزاء بحملها على بنية المبتدأ و الخبر ، ووجه الشّبه أنّ الابتداء لا ينفك عن المبتدأ و لا يفارقه فشابهه الشّرط كونه لاينفك عن أداة الشّرط فتعيّن أن يعمل كلٌ منهما في الجزاء ، يقول الجرجاني: « فلمّا كان الابتداء لا يستقل إلا بعد حصول الجزئين جميعا جاز أن يعمل في كل واحد منهما ، وكذا "إنْ" لما كان يقتضي الشّرط والجواب جاز أن يعمل فيهما ، غير أنّهم جعلوا المبتدأ شريكا للابتداءِ في عمل الرفع في الخبر ، لما

ذكرت من أنّ الابتداء و المبتدأ ليس بشيئين يفارق أحدهما صاحبه .. وكذا "إنْ" لا ينفصل من فعل الشّرط إذ لو قلت: إنْ إذْ تضربْ لم يجز ووجب اقتران أحدهما بصاحبه ، فلما كان كذلك ثبت أنّ كل واحد منهما يقتضي الجزاء ، وإذا اقتضياه معا عملا فيه معا»**(22)**

إنّ التكافؤ البِنوي الذي يوضّحه البيان السابق هو عبارة عن انتظام لأفراد الفئة التي هي الجمل المتناظرة في هذا القياس(زيد قائم، كان زيد قائما.....)-وهي الثوابت بالنسبة لما بعدها من التركيب- مع عناصر البِنية التجريدية(ع، م1،م2...) وهي المتغيرات في ترتيب معيّن يستطيع النحوي أن يلحق فيه كل التراكيب المعقّدة بهذه التراكيب البسيطة، ثم إن تركيب هذه العمليات يجعلنا نحصل على مثال تجريدي أعلى تتغير فيه المثل التجريدية (ع،م/عـ،مـ) كلما وسّعنا في التركيب بجمل أكثر تعقيدا، لكن لمّا كان الشّرط الأصل فيه الفعل فيكون معموله الأوّل هو الفعل مع معموله، ورمزنا له ب: مــ1 ،

ويكون المعمول الثاني للعامل الأكبر(23) هو جملة فعلية ثانية وهي جملة جواب الشّرط ، ونرمز له ب: مـ2، فيصير البيان السّابق كما يلي:

عـ	مـ1		
Ø	ع	م1	م2
	Ø	زيد	قائم
	كان	زيد	قائما
Ø	يقوم	زيد	
إنْ	يقم	زيد	

إنّ ما أطلق عليه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح " العامل الأكبر"(24)، هو العامل الذي يكون في مستوى التصدير ـ كما ذكر سيبويه ـ أي ما فوق العامل، وبهذا يمكن أن يُؤوّل قول سيبويه: «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله وزعم الخليل أنّك إذا قلت إن تأتني آتك فآتك انجزمت بإن تأتني كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت ائتني آتك »(25)، ولهذا أثبت الجرجاني أنّ الشّرط يُمثّل جملة مستقلة ووافق فيه أستاذه أبا علي الفارسي، فالأصل في الكلام الفعل و الفاعل و المبتدأ و الخبر، غير أنّه لما كانت جملة الشّرط أو جملة الجزاء ممتنعة من أن تستقل بنفسها حتى تنضم إليها الأخرى عُدّت ضربا مُفردا مستقلة بحدّ(26)، والذي جعل أحد جزئيها لا يستقل عن الآخر هو البِنية العاملية، ويمكن أن نوسّع المخطط السّابق- إذا أضفنا له جملة جواب الشّرط -كما يأتي:

عـ	مـ1			مـ2		
Ø	ع	م1	م2	ع	م1	م2
	Ø	زيد	قائم			
Ø	كان	زيد	قائما			
Ø	يقوم	زيد				
إنْ	يقمْ	زيد		يقمْ	عمرو	

ولكل عنصر من الجملة موضع خاص يقترن به في المحور التركيبي، يمثّلها العامل والمعمول في المحور الاستبدالي الصوري، فكل الجمل هي تفريع عن الجمل الأصول: الجملة الاسمية التي أقل ما يمثّلها اسم، و الجملة الفعلية التي أقل ما يُمثّلها فعل، وهي المحمولة على الاسمية في بنيتها، وذلك أنّها تتفرّع إلى أنماط جديدة بالزيادة والتحويل،

فكل زيادة في الصّدر تستلزم تغييرا في المعنى الوظيفي لا البنية فتتباين دلالات التراكيب دون أن ينجم عن ذلك تغييرا في البنية الأصلية المتمثّلة في العامل والمعمول، فكلما تغيّر المكوّن المتصدّر التركيب الاسمي أو الفعلي حصلنا على تراكيب جديدة: الشّرط(إنْ يقمْ زيد يقمْ عمرو)، الاستفهام(هل قام زيد؟، هل زيد قائم)، النفي(لم يقم، ما أنت قادم)... فهذه التراكيب تخضع لسلسلة تحويلية تربط بين الأصل البنوي والفرع المتمثّل في الجمل ذات الدلالات الجديدة، فمبدأ العمل هنا قائم على أساس التبعية، والحمل الذي يعكس العلاقات الاندراجية الموجودة بين الوحدات المعجمية، وهناك فرق بين تبعية البناء القائمة على العمل، وتبعية الوصل القائمة على الزيادة في اللفظ كتبعية الإضافة، وهكذا كلما وسّعنا في التركيب في الجمل الأكثر تعقيدا استطعنا أن نمثّل بنيتها العاملية بحملها على البِنية الأولى (بنية الجملة الابتدائية)؛ فالبُنى اللغوية تكون داخل التركيب كبنية و نظام تخضع لتمثيل تجريدي واحد هو الأصل وتعتبر هذه التراكيب فروعا عليه، أمّا بالنسبة للتركيب كوضع و استعمال، فإنّها ستختلف نظرا لاستعمال المتكلّم للّغة و تفريعه للمعاني وأوضاعها، وعلى هذا يقول الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح: « هذا دليل على أنّ اللفظ كصورة و نظام من البُنى و الصيغ شيء وما يمكن أن تدل عليه هذه الصيغ شيء آخر وإن كان بينهما علاقات، إلا أنّ هذه العلاقات ليست علاقة تواز وتناظر»**(27)**، فللعناصر اللغوية مراتب ، ويعني النحاة بهذا أنّ كل كيان لغوي إمّا أصل يبنى عليه غيره أو فرع يُبنى على أصل**(28)**

وهكذا كلّما واصلنا البحث في الجمل العربية وجدنا هذه التبعية متحققة تبعا للبنية العاملية التي تمثّل الجمل الأصول: الجملة الاسمية ثمّ الجملة الفعلية البسيطتين تبعا لعمليات الحمل على النّظير الجامعة لبنى هذه التّراكيب مقاربة بوظائفها الإعرابية، وهذا يثبت أنّ التّراكيب اللغوية أصول وفروع كما كانت العوامل أصول وفروع، ويبقى البحث في هذه المسألة مفتوحا حتى يتسنى له من يستطيع أن يبني على منواله نظرية مضبوطة المعالم تضبط شروطه وتحقق قواعده بقوانين ثابتة يمكن أن تكون بادرة رؤية جديدة للنحو العربي

هـوامـش المـوضوع:

[1]- الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3: 1408هـ/1988م، 4أجزاء ، 304/2

2 - شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، دت، 260/1

3-نفسه: 3339/3

4- الكتاب، سيبويه، 13/1

5- نفسه، 13/1

6- محاضرات في علم اللسان العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق2008، الدار البيضاء- المغرب، دط، ص180
7- نفسه، ص183
8 - نفسه، ص199
9-نفسه ص202
10 - المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ت: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1982، مج1، ص 213 .
11 - نفسه ، مج1 ، ص 214 .
12- نفسه ، مج1 ، ص 214 .
13 - نفسه، مج1 ، ص215 ، 216 .
14 - شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، 259/1
15- المصدر السابق، مج1 ، ص 210 .
16- نفسه ، مج1 ، ص 223 .
17- المقتضب، أبو العباس المبرّد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، دت، 1 **18-** الكتاب، سيبويه، 6/1
19 - نفسه، 256/1
20- نفسه، 6/1
21 - المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، مج1 ، ص 255، 256
22- نفسه ، مج1 ، ص257
23-يسمي سيبويه بعض العناصر بالمبتدأة، ويعني بهذا موافقتها لموضع الإبتداء المطلق في البِنية أي لها الصدارة كحروف الشّرط(الكتاب: 291/2، 75/3 ،.....85/3) فهي تأتي في موضع العامل، لك ن تعتبر عاملا مطلقا أيضا لكونه أعلى مستوى من التجريد مقارنة بالجملة الفعلية أو الاسمية التي قد تدخل تحته فتكون معمولا أوّلا لهذا العامل الأكبر(المطلق)، وتسمى العلاقة بينهما تعليقا(الكتاب: 64/3)، فالابتداء هنا ليس معناه بداية الجملة إنّما معناه عدم التّبعية
24 - Linguistique arabe et linguistique générale - essai de méthodologie et d'épistémologie du 'ilm al-arabyya, Abderrahman Hadj Salah , thèse de doctorat d'état, Sorbonne, paris04, 1979 . p805.
25-الكتاب ، سيبويه ، 3 / 61 .
26-أنظر المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، مج1 ، 277 ، 278
27- بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمن الحاج صالح ، موفم للنشر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرغاية ـ الجزائر ، دط ، 2007 . 1 / 91 .
28- (منطق النحو العربي و العلاج الحاسوبي للغات) ، عبد الرحمان الحاج صالح ، السجل العلمي لندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات ، المكتبة، الرياض ، ذي القعدة 1414 هـ / 1993 م ، ص 31